

أ

الأسبوعية Atar

العدد (33)، الخميس، 6 يونيو 2024م



الهجرة المناخية:

تأشيرة اللجوء

إلى شريط النيل

ساري نقد

## لطالما

ارتبط مفهوم «الهجرة» في الأذهان بالانتقال من منطقة جغرافية إلى أخرى جرّاء الحروب والنزاعات، أو لدوافع اقتصادية، وربما في بعض الأحيان للحصول على اللجوء السياسي؛ إلا أن البشرية اليوم على موعد مع نمط جديد من الهجرة، سيقود المجتمعات السكانية إلى الانتقال المكاني المؤقت أو الدائم جرّاء التدهور البيئي، في استجابة اضطرارية لتداعيات التغيّر المناخي. وقد أدّى التوسع الهائل في النشاط الصناعي، خلال العقود الماضية، إلى ارتفاع انبعاثات الكربون المُسبّبة لظاهرة الاحتباس الحراري الذي قاد بدّوره إلى رفع درجة حرارة الأرض بوتيرة متسارعة، مما أدى إلى ظاهرة التغيّر المناخي. وكنتيجة مباشرة لهذه الظاهرة، برز نمط جديد من الهجرة حول العالم بسبب التغيرات المناخية، اتفق على تسميته اصطلاحاً «الهجرة المناخية».

رصّدت منظمة الهجرة العالمية خلال العقدَيْن الماضيَيْن تصاعداً مُطّرداً في أعداد المهاجرين المناخيين في مناطق جنوب الصحراء في أفريقيا ودول وجزر شرق آسيا. ويتوقع معهد الاقتصاد والسلام أن عدد لاجئي المناخ سيتجاوز حاجز مليار ومائتي مليون لاجئ بحلول العام 2050. قد يبدو للوهلة الأولى أن هذه الإحصائيات مبالغ فيها؛ لذا سنحاول في ما يلي تفسير وجود هذه الأعداد الضخمة من النازحين جرّاء تبعات التغيّر المناخي.

## تأثيرات الاحتباس الحراري

يمكن تقسيم تأثيرات الاحتباس الحراري على المجتمعات السكانية إلى فورية وأخرى تدريجية. التأثيرات الفورية والمفاجئة، كالفيضانات والأعاصير، تدفع السكان إلى هجرة قسرية مُفاجئة، وذلك بسبب تدمير المنازل والمنشآت والطرق والأراضي الزراعية والبنى التحتية بأكملها، مما يؤثر سلباً على الخدمات العامة والصحة، ويؤدي إلى انقطاع المواطنين عن العمل. وهذا بدّوره يقود إلى تأثيرات أخرى غير مباشرة كالهشاشة الأمنية وازدياد معدلات السرقة، إضافة إلى الأضرار الصحية الناجمة عن

التلوث والأمراض المرتبطة بها، وغيرها من العوامل التي تدفع سكان تلك المناطق إلى الهجرة داخلياً وخارجياً عبر الحدود.

أما التأثيرات التدريجية (غير المفاجئة) للاحتباس الحراري، وهي تؤثر أيضاً على الاستقرار السكاني بطبيعة الحال، فإن أبرزها الزيادة المتسارعة في معدلات الجفاف والتصحر، خصوصاً في مناطق أفريقيا جنوب الصحراء (النيجر ومالي وتشاد)، إضافة إلى منطقة القرن الأفريقي (الصومال وإريتريا وجيبوتي). هذه البلدان بطبيعتها ذات درجات حرارة مرتفعة جداً، وتعاني حكوماتها من مشكلات اقتصادية كبيرة أدت بدورها إلى تفاقم معدلات الفقر، لذلك تُصاحب التغير المناخي وارتفاع درجات الحرارة تأثيرات مُدمرة على هذه الدول، إذ يلحق الجفاف والتصحر بالمناطق الزراعية والرعوية، ويقل إنتاج المحاصيل الزراعية وتهلك الثروة الحيوانية، ما سيقود بدوره إلى خطر المجاعة.

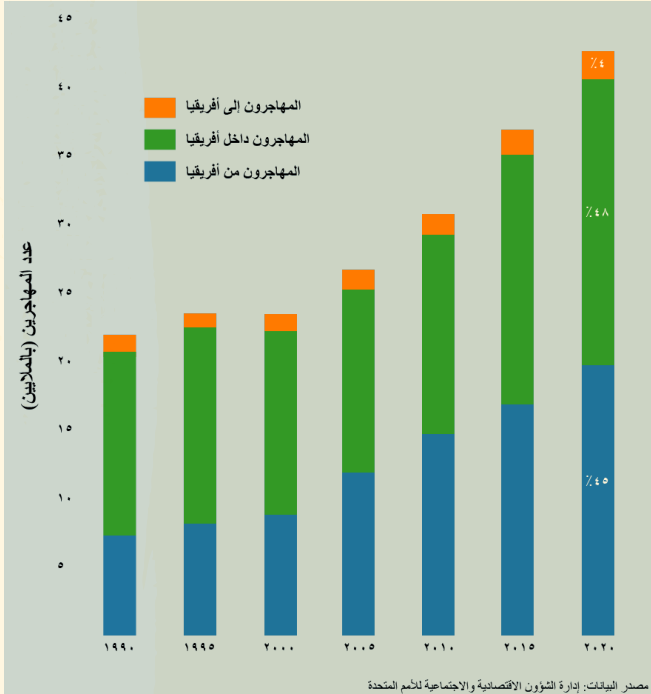
ومع الأخذ في الاعتبار التركيبة الثقافية والقبلية لسكان تلك المناطق، وفي ظل ضعف حكومات تلك الدول، فإن قلة الموارد الطبيعية والغذاء ستؤدي إلى تكوين جماعات ومليشيات مسلحة على أسس قبلية تنتج عنها نزاعات واقتتال بغرض السيطرة على هذه الموارد. ولما كانت هذه الدول الأفريقية تعدّ من الأعلى عالمياً من حيث الكثافة السكانية ومعدلات المواليد، فإننا إذن أمام قنبلة سكانية لن نتوقف عن التفجر في شكل موجات نزوح مناخية قادرة على تخطي حاجز الـ (1.2) مليار مهاجر بيئي، لا سيما وأن الدول العظمى المسببة للاحتباس الحراري، لم تشرع جدياً في تنفيذ الالتزامات بمخرجات قمة باريس للحدّ من الانبعاثات الكربونية. ونتيجة لذلك، قضت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في العام 2020، بأن إعادة لاجئي المناخ إلى ديارهم يُعدّ انتهاكاً لحقوق الإنسان. ورغم أن أحكام هذه اللجنة ليست ملزمة بعد، إلا أنها تُعدّ خطوة في الطريق الصحيح لتقنين الهجرة المناخية.

## ملف الهجرة المناخية في السودان

ظلّ السودان حتى العام 2022 «قبل الحرب»، على رأس الدول المُستضيفة للاجئين حول العالم، مُحتلاً المرتبة السابعة عالمياً والثانية على مستوى القارة الأفريقية باحتضانه لما يقرب من **مليون ومائتي ألف** لاجئ، وهي إحصائيات تحضّننا على استكشاف ملفّ الهجرة المناخية في السودان، وفرص أن يكون وجهة للاجئين في أفريقيا.

والسودان في واقع الأمر محاطاً بمناطق هشاشة مناخية حادة، إذ شهدت الدول الأفريقية المحيطة به ظروفاً مناخية قاسية خلال العقود الماضية؛ ففي جنوب شرق البلاد تعاني مجتمعات القرن الأفريقي جفافاً قياسيًّا يُعدُّ الأسوأ من نوعه خلال أربعين عاماً. قاد هذا الجفاف في العام الماضي إلى حدوث مجاعة في الصومال ونزوح مليوني شخص داخلياً جراء الجفاف الذي أدَّى إلى انعدام الأمن الغذائي لحوالي **27 مليون** شخص في منطقة القرن الأفريقي.

واجتمعت إثر ذلك مجموعة إيقاد ووقَّعت في كمبالا إعلاناً وُصف بالتاريخي لمجموعة من الالتزامات لتنظيم الهجرة المناخية في القارة الأفريقية، بما يُحقِّق التنمية المستدامة تماشيًّا مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغيُّر المناخ، مستصحبين مفاهيم **العدالة المناخية**.



### الهجرة داخل أفريقيا ومنها

وبالاتجاه غرباً، ظلّ السودان يعاني ويلات التغير المناخي. فحدود السودان الغربية المجاورة لدول جنوب الصحراء «تشاد، النيجر، مالي»، التي تُعد الأعلى عالمياً من حيث ارتفاع درجات الحرارة وتتجاوز الـ 50 درجة مئوية لفترات طويلة نسبياً. لقد تعرّضت هذه المناطق لأزمات متلاحقة جراء التدهور البيئي نتيجة التغير المناخي، إذ قلّت فيها معدلات هطول الأمطار خلال العقود الماضية وازدادت رقعة الجفاف والتصحرّ، مما أفضى إلى صراعات مسلّحة بين المزارعين والرعاة والسكان المحليين. أدّت هذه العوامل مُجمّعة الى زيادة عدد المهاجرين من مناطق جنوب الصحراء شمالاً باتجاه دول شمال أفريقيا كمحطة عبور إلى أوروبا.

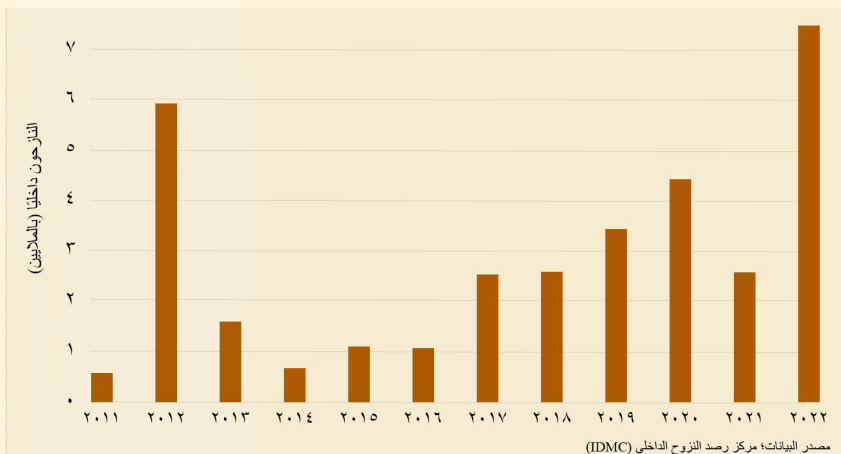
ورغم أن المهاجرين الأفارقة لا يمثلون سوى 8.2% من مجموع المهاجرين في أوروبا، إلا أن الاتحاد الأوروبي عمد إلى فرض تدابير مشدّدة بالتعاون مع دول شمال أفريقيا لتضييق الخناق على هذه المجموعات النازحة، إضافة إلى ما تعرّضوا له أخيراً من حملات منظّمة رسمية وشعبية لطردهم من دول شمال أفريقيا على غرار ما حدث في تونس. أدّى ذلك إلى موجات نزوح عكسية إلى الداخل قُدّرت بحوالي ثلاثة ملايين نازح ما بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو.

وفي ظلّ هذا الحصار، كانت النافذة الشرقية ملاذاً لشعوب جنوب الصحراء؛ إذ تعرّض إقليم دارفور، الواقع في نطاق التأثير الحاد بالتغيرات المناخية، لصراعات مسلّحة على المراعي وموارد المياه، ما انعكس على هشاشة أمنية أضعفت الرقابة على حدود السودان الغربية خلال العقود الماضية. وفي ظلّ تداخل قبلي بين مناطق دارفور ودول جنوب الصحراء، وتحت مظلة الاستقطاب الإثني والفوضى الأمنية وتسليح المليشيات، تخلّقت موجات نزوح سلمية وغير سلمية شقت طريقها إلى حدود السودان باحثة عن موارد المياه والمراعي. [ذكر](#) بروفيسور جريجوري مان، أن دولة مالي في تعدادها السكاني في العام 2001، كانت قد أحصت أن عدد المالميين الذين يعيشون في السودان ومصر يقدر بـ 200 ألف مالي في مقابل 100 ألف يعيشون في فرنسا، وهو ما يوضح حقيقة مفادها أن الأفارقة يهاجرون داخل القارة أكثر بكثير من خارجها.

كلّ هذا وغيره، تمظهر في خلق وجهات جديدة للهجرة داخل القارة الأفريقية، التي تتوافر فيها عوامل البقاء من موارد للمياه وأراضٍ زراعية خصبة ممتّدة. إن مشاريع حصاد مياه النيل وعلى طول مجراه، تُنذر بموجات نزوح هائلة من منطقة جنوب

الصحراء والقرن الأفريقي نحو نهر النيل، فالمياه الوفيرة والأراضي الزراعية الخصبة والشاسعة في ظلّ تعداد سكاني منخفض نسبياً، يجعل من السودان وجهة مثالية لطالبي اللجوء المناخي فراراً من الجفاف وتداعياته. ولعل الصراع الدائر حالياً في السودان، وما أفضى إليه من سهولة في استنفار أعداد كبيرة من الشباب في دول جنوب الصحراء للقتال في صفوف الدعم السريع، يشير إلى مدى خطورة إساءة استغلال هذه المجتمعات السكانية المتضررة من الفقر وتداعيات التغيّر المناخي.

إن التغيّر المناخي، والهجرة الناجمة عنه، صار أمراً حتمياً، ولن يكون بوسع أي قوة سياسية أو عسكرية السيطرة على موجات النزوح. ولن تُسعف اتفاقات المياه الدولية والمُبرمة في عقود مضت أصحابها بأن يكونوا قادرين على إدارة خزانات المياه وحدهم. لن يكون مثلاً بمقدور إثيوبيا والسودان أن يُحكّما القبضة على بوابات سد النهضة ضدّ تمرير مزيد من المياه خلال سنوات الجفاف الطويل. ومثلما سيُغيّر التغير المناخي أنماط الهجرة، فإنه سيغيّر أيضاً أنماط المال والأعمال والاستثمارات والسياحة والرياضة. ولن تصبح كثيرٌ من شواطئ المدن الساحلية موجودة بحلول منتصف القرن الحالي.




## النزوح السنوي بسبب الكوارث الطبيعية في أفريقيا

أدى تغير المناخ إلى انخفاض بنسبة 34 % في نمو الإنتاجية الزراعية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى منذ عام 1961، وهو ما يُسهم بشكل أكبر في انعدام الأمن الغذائي غير المسبوق في القارة في السنوات الأخيرة.

صحيح أنّ السودان يعاني من سوء سياسات الحوكمة المائية وضعف إدارة التنمية المستدامة وكفاءة المؤسسات، مما فاقم أزمة المياه في كثيرٍ من مناطق «دارفور وشمال كردفان» وأجج الصراعات فيها؛ إلا أن اتباع سياسات رشيدة واستراتيجيات فاعلة من خلال تطوير المؤسسات وإنفاذ القانون، سيكون قادراً على تمكين السودان من استغلال ثرواته. إن أمام السودان فرصة واعدة حقاً لجني ثمار ملف للجوء المناخي في أفريقيا؛ فعلى الرغم من أن المدن الواقعة على طول ضفاف نهر النيل ظلّت ولعقود مضت تعاني آثار التغيّر المناخي في شكل فيضانات مدمّرة في موسم الأمطار، إلا أن اكتمال مشروع سد النهضة الإثيوبي وانعكاساته المباشرة على تنظيم جريان نهر النيل في مستويات ثابتة طوال العام سيؤدي إلى معالجة مشكلة الفيضانات الموسمية مما سيساعد على إقامة المشروعات المستدامة على طول الشريط النيلي.

الموارد المائية	الكمية (مليار متر مكعب)	القيود
حصة السودان الحالية من اتفاقية مياه النيل (وسط السودان)	20.5	موسمية، ومرافق التخزين محدودة، ومن المتوقع تقاسمها مع الدول المجاورة.
مياه الأودية	5.0 - 7.0	ارتفاع التباین في الكمية، تدفقات قصيرة الأجل، صعوبة الرصد أو الحصاد، وبعضها مشترك مع الدول المجاورة.
المياه الجوفية المتجددة	4.0	المياه العميقة، وارتفاع تكلفة الضخ، ووجودها في المناطق النائية، ونقص البنية التحتية.
المجموع الحالي	30.0	
المتوقع من إصلاح المستنقعات	6.0	تكلفة الاستثمار العالية، المشاكل الاجتماعية والبيئية المتوقعة.
المجموع	36	

الموارد المائية في السودان، بناءً على: [المصدر](#).

على المسؤولين في البلاد أن يشرعوا فعلاً في تسويق هذا الملف، إذ إنّ السودان، وقريباً جداً، قد يكون أمام واقع موائيق دولية تُلزمه باستقبال آلاف اللاجئين المناخيين. وعليه فإنه من الضروري البدء في وضع الخطط والاستراتيجيات للحصول على منح للتطوير الحضري لإنشاء مدن جديدة قرب الممرّات المائية لتستوعب التدفقات السكانية المتوقعة خلال السنوات القادمة. وحينها سيتعيّن على صنّاع القرار في السودان أن يديروا سياسة اللجوء المناخيّ في ظلّ رؤية مستدامة وسياسة تدعم التعايش واستقبال وتوظيف حاملي تأشيرات اللجوء المناخي، ليتحقّق بذلك انتقال آمن وهجرة سلسة لا تخلق صراعاً ولا تخرق قانوناً. وهو في ذلك يحقّق رؤية أممية تدعو إلى السلم وتنزع فتيل حروب المياه الوشيكة في أفريقيا. إنّ النزوح تجاه مياه النيل قادم لا محالة، وخير لنا أن نفتح أمامه أبوابنا بدلاً من أن تكسر علينا، ولنجعل بلد النيلين موحداً لا مفرّقاً. 





مجلة تصدر أسبوعياً عن  
مركز سودان فاكٲس للصحافة



نعمل على السودان،  
من كل مكان

لاستلام نسخة (pdf) من المجلة أسبوعياً

على البريد الإلكتروني،  
الرجاء مراسلتنا مرة واحدة على:  
[atar@sudanfacts.org](mailto:atar@sudanfacts.org)

على WhatsApp أو Signal،  
الرجاء إرسال رسالة تحوي كلمة «أتر» أو «Atar» في التطبيق على الرقم:  
+254115438212

للانضمام إلى شبكة مراسلي أتر في السودان الرجاء مراسلتنا على:  
[correspondent@sudanfacts.org](mailto:correspondent@sudanfacts.org)



[@atarnetwork](https://www.facebook.com/atarnetwork)